



مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي
Orouba Center for Research and Strategic Thinking

تعديل "فك الارتباط" والواقع الاستيطاني
في شمالي الضفة الغربية

تقدير موقف



تعديل "فك الارتباط" والواقع الاستيطاني في شمالي الضفة الغربية

قرّر جيش الاحتلال السماح رسمياً للمستوطنين بـ"العودة والبقاء" في مستوطنة "حومش"، التي أقيمت على أراضي بلدتي برقة شمالي نابلس وسيلة الظهر جنوبي جنين، والتي أُخليت في إطار خطة الانفصال عن قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية المحتلة في العام 2005، وقد مثل القرار الخطوة العملية الأولى في إطار العودة إلى المستوطنات المخلاة في شمالي الضفة، ويعني القرار أنه يمكن للمستوطنين "العودة" إلى المستوطنة في إطار إلغاء قانون الانفصال.

أمام مخططات التوسع الاستيطاني المتصاعدة في الضفة الغربية وبرنامج حكومة اليمين الأكثر تطرفاً لابتلاع الأرض الفلسطينية وشرعنة الاستيطان، والإجراءات العلنية والضمنية التي تتخذها حكومة الاحتلال خصوصاً بعد تعديل قانون "فك الارتباط" وإقرار الموازنة في الكنيست، تُستعرض الورقة الواقع الاستيطاني في شمالي الضفة الغربية المحتلة قبل خطة "فك الارتباط" وفي خلال السنوات السابقة، وأبرز ملامح عمليات التوسع الاستيطاني المستمرة سواءً علنيًا أو ضمناً في حكومات الاحتلال المتتالية، وموقف القانون الدولي من إجراءات الاحتلال، والمعنى الحقيقي لسلوك حكومة الاحتلال الاستيطاني.



تعديل "فك الارتباط" والواقع الاستيطاني في شمالي الضفة الغربية

« الواقع الإِستيطاني في شمالي الضفة الغربية قبل فك الارتباط في العام 2005

المدن الواقعة شمالي الضفة الغربية: جنين، وطوباس، وطولكرم، ونابلس، وقلقيلية، وسلفيت.

في نهاية العام 2004، بلغت عدد مستوطنات محافظات شمالي الضفة الغربية تسعًا وخمسين مستوطنة، وبلغ عدد البؤر الاستيطانية ثلاثًا وأربعين بؤرة، يسكنها 68,947 مستوطنًا.

المحافظة	جنين	طوباس	طولكرم	نابلس	قلقيلية	سلفيت	المجموع
عدد المستوطنات ¹	10	8	3	13	8	17	59
عدد البؤر الاستيطانية ²	1	4	2	25	5	6	43
عدد المستوطنين ³	1880	1264	1949	8837	26421	28596	68947

يوضح الجدول أعداد المستوطنين والمستوطنات والبؤر الاستيطانية في العام 2004

« خطة فك الارتباط في العام 2005

في 15 آب/أغسطس عام 2005، أخلت حكومة الاحتلال أربع مستوطنات في شمالي الضفة الغربية المحتلة، ضمن قانون "فك الارتباط" أو ما يُعرَف بـ"الانفصال"، وهو مشروع أحادي الجانب اتخذته تلك الحكومة آنذاك.

المستوطنة	التعداد السكاني قبل عملية الإخلاء	مساحة المستوطنة قبل الإخلاء (بالدونم)	تاريخ الإنشاء	موقع المستوطنة
حومش	181	1,050	1980	بين نابلس وجنين
صانور	112	84	1982	بين نابلس وجنين
جانيم (غنيم)	147	262	983	شرقي جنين
كاديم	142	501	983	جنوبي شرقي جنين
المجموع	582	1,879		

المستوطنات الإسرائيلية التي أُخليت شمالي الضفة الغربية ضمن قانون "فك الارتباط" أحادي الجانب في العام 2005

تعديل "فك الارتباط" والواقع الاستيطاني في شمالي الضفة الغربية

« الواقع الاستيطاني في شمالي الضفة الغربية بعد فك الارتباط في العام 2005

واصّلت حكومة الاحتلال آنذاك، برئاسة "أريئيل شارون"، توسيع المستوطنات القائمة وإقامة بؤر استيطانية جديدة، ووضعت خططا لمصادرة الأراضي الفلسطينية، شارك فيها مسؤولون ووزراء بدعم من المنظمات الصهيونية، فعززت نشاطها الاستيطاني في محافظات شمالي الضفة وعملت على زيادة أعداد المستوطنين.

عدد المستوطنين ⁶	عدد البؤر الاستيطانية ⁵	عدد المستوطنات ⁴	المحافظة
1981	1952	3	جنين
1333	1291	9	طوباس
2247	2112	3	طولكرم
10040	9465	41	نابلس
27689	26908	7	قلقيلية
29389	29033	14	سلفيت
72679	70761	77	المجموع

يوضح الجدول أعداد المستوطنين والمستوطنات والبؤر الاستيطانية في العامين 2004 و2006

في العام 2005 استدرجت وزارة الإسكان "الإسرائيلية عروضاً لبناء 137 وحدة سكنية جديدة في مستوطنتي "آرييل" و"كارني شومرون" بقلقيلية، ووافق وزير الجيش "الإسرائيلي"، "شاؤول موفاز"، على بناء نحو مائة وحدة سكنية في مستوطنة "براخا" في نابلس، وعملت سلطات الاحتلال على توسيع مساحات المستوطنات.

المحافظة	سلفيت	قلقيلية	جنين	طولكرم	طوباس	نابلس
نسبة التوسع المستوطنات	٪.33	٪.36	٪.76	٪.77	٪.107	٪.103

يوضح الجدول نسبة التوسع في المستوطنات المقامة في شمالي الضفة الغربية حتى نهاية العام 2007⁷

« الواقع الاستيطاني في شمالي الضفة الغربية من العام 2008 حتى العام 2021

في تلك الفترة شهدت المستوطنات نشاطاً عبر عمليات التجريف داخل حدود المستوطنات وخارجها، لإنشاء بنية تحتية، لتوسيع المستوطنات من خلال إقامة وإنشاء أحياء جديدة ضمن حدود المستوطنات القائمة وإقامة البؤر الاستيطانية، والعمل على زيادة أعداد المستوطنين، وبناء الوحدات الاستيطانية الجديدة، إذ ارتفعت عمليات بناء الوحدات السكنية بوتيرة عالية، واستمرت سلطات الاحتلال في بناء جدار الفصل العنصري.

العام	2019	2020	2021
المحافظة			
جنين	3373	3553	3722
طوباس	2465	2541	2629
طولكرم	4145	4414	4632
نابلس	20124	21176	22082
قلقيلية	39955	40391	40897
سلفيت	47233	47905	50067
المجموع	117295	119980	124029

يوضح الجدول أعداد المستوطنين في مستوطنات شمالي الضفة الغربية من العام 2019 حتى نهاية العام 2021

صادقت حكومة الاحتلال آنذاك على بناء ما يزيد عن مائتين وعشرين وحدة سكنية جديدة، وسبعة وعشرين مصنعاً، في مستوطنتي "أرئيل" و"بركان"، وصادقت على بناء خمسين منزلاً في مستوطنة "إلкана"، وعشرة منازل في مستوطنة "ياكير"، واثنين وخمسين منزلاً في مستوطنة "رفافاه" في سلفيت.⁸

صادرت حكومة الاحتلال 17,200 دونم من أراضي نابلس لبناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة، وكثفت مشاريعها الاستيطانية الجديدة، إذ أقرت مشروعاً كبيراً يستهدف كامل منطقة جنوبي نابلس مع بناء 534 وحدة استيطانية جديدة، مع استمرار شق الطرق الالتفافية للربط بين المستوطنات في نابلس.

تعديل "فك الارتباط" والواقع الاستيطاني في شمالي الضفة الغربية

« الواقع الاستيطاني في شمالي الضفة الغربية من العام 2022 حتى الآن

شهد العام 2022 تصاعدًا في ارتفاع وتيرة الاستيطان وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، لتعزيز الوجود الاستيطاني وزيادة أعداد المستوطنين، وتغيير الوقائع على الأرض.

المحافظة	عدد المستوطنات	عدد البؤر الاستيطانية	عدد المستوطنين
جنين	6	5	3901
طوباس	9	9	2724
طولكرم	3	3	4864
نابلس	13	48	22991
قلقيلية	8	10	41413
سلفيت	17	17	52618
المجموع	56	92	128511

يوضح الجدول أعداد المستوطنين والمستوطنات والبؤر الاستيطانية حتى نهاية العام 2022⁹

« خرق فاضح للقانون الدولي

تنتهك ممارسات الاحتلال وإجراءاته العديد من المعاهدات والقوانين الدولية والإنسانية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 446 لسنة 1979، الذي ينص على أن "سياسة دولة الاحتلال الإسرائيلي وممارساتها بإقامة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ العام 1967، ليس لها أي مستند قانوني، وتشكل عبء خطر في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط". وكذلك القرار رقم 452 للعام 1979، الذي يدعو فيه مجلس الأمن سلطات الاحتلال "الإسرائيلية" وقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967 بما فيها القدس، وأيضًا القرار رقم 465 للعام 1980 الذي يقر بأن جميع التدابير التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير المعالم المادية والتركييب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس أو أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني، وأن سياسة "إسرائيل" وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقًا فاضحًا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، كما تشكل عبء جديد أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

« خلاصة

عملت حكومات الاحتلال، على مختلف تركيباتها الائتلافية، على توسيع المشاريع الاستيطانية ودعمها بالميزانيات، ووضع اليد على المزيد من الأراضي، وزيادة أعداد المستوطنين عبر زيادة البؤر الاستيطانية في شمالي الضفة، لتوسيع مساحات نفوذ المستوطنات.

في بداية العام 2023، وقَّعت الأحزاب المشاركة في الحكومة الحالية، برئاسة "بنيامين نتنياهو"، على وثيقة تنص على أن للشعب اليهودي حقًا خالصًا غير قابل للجدل على أرض "إسرائيل"، وأن حكومته ستعمل على تطوير الاستيطان وتعزيز هجرة اليهود إلى "إسرائيل"، ورصدت بنود الاتفاقيات الائتلافية نحو 13,7 مليار شيكل ستوجّه إلى الاستيطان والمؤسسات الدينية اليهودية.

صادقت اللجنة الوزارية للتشريع على شرعنة تسع بؤر استيطانية "إسرائيلية"، منها البؤرة الاستيطانية "شحاريت" المقامة على أراضي سلفيت، وصادقت على مشروع قانون تعديل بنود قانون فك الارتباط "خطة الانفصال"، الذي ينص على إبقاء البنود المتعلقة بتعويض المستوطنين الذين أُخرجوا من المستوطنات، فيما يسمح بإعادة بناء مستوطنات في منطقة شمالي الضفة الغربية، وقد كان تعديل القانون شرطًا وضعته أحزاب اليمين المتطرف مقابل الانضمام إلى الائتلاف الحكومي، لتوسيع النشاط الاستيطاني في المنطقة عمومًا، وضم فعلي لأجزاء كبيرة من شمالي الضفة، ما يعني على المدى القصير أن المدرسة الدينية التي أقامها المستوطنون بعد الانسحاب على أراض يملكها أهالي برقة ستصبح "شرعية" وسيزيد زيادةً كبيرة جدًا أعداد المستوطنين.

على الرغم من أن إعلان الاحتلال عن خطوة "الانسحاب الأحادي الجانب" في العام 2005 حمل من بين أهدافه أن يثبت الاحتلال أنه انسحب من أراضي فلسطينية وأنهى الاحتلال فيها، في قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية، وهو ما بثه في دعايته للمجتمع الدولي لسنوات، فالواقع مغاير تمامًا، إذ استمرت سيطرة الاحتلال على مواقع المستوطنات المخلاة، ولم يتوقف التوسع الاستيطاني في شمالي الضفة طوال السنوات الفاصلة ما بين إقرار قانون "فك الارتباط" في العام 2005 حتى تعديله في العام 2023، ما توضحه الجداول السابقة، إذ إن أعداد المستوطنين تضاعفت، إضافةً إلى التوسع الاستيطاني الكبير في عدد من المستوطنات خاصةً في محيط مدينة نابلس.

إن خطوة إعادة إنشاء المدرسة الدينية في "حومش"، بعد السماح بعودة المستوطنين إلى المستوطنات المخلاة شمالي الضفة، يتمثل خطوة عملية إضافية في التطبيق الفعلي لمخطط الضم الذي تحمله حكومة الاحتلال اليمينية في برنامجها واتفاقيات الائتلاف الحكومي، التي يتولى في إطار تحقيقها زعيم الصهيونية الدينية الوزير اليميني الأكثر تطرفاً، "بتسلئيل سموتريتش"، صلاحيات ما تسمى بـ"الإدارة المدنية" في الضفة الغربية وإنشاء "دائرة الاستيطان" ومنحها صلاحيات تنظيم كل ما يتعلق بالاستيطان في الضفة، بما يشمل عمليات البناء والتوسع وإقامة البنى التحتية والخدمات المدنية والإدارية للمستوطنين. تعمل الحكومة اليمينية الحالية على فرض مخطط الضم على أرض الواقع دون التصريح العلني بذلك، ما يثبتته تخصيص أكثر من ملياري دولار تحت بند "الاستيطان" في خلال العامين، تشمل ما ورد في اتفاقيات الائتلاف الحكومي لإقامة طرق وبنى تحتية تربط المستوطنات وتحسن جودة الطرق الموجودة، ومجموعة مشاريع استيطانية هادفة إلى تثبيت وتسهيل التوسع الاستيطاني وابتلاع الأرض، ضمن مصادقة الكنيست في 24 من أيار من العام 2023 على الموازنة العامة لعامي 2023 و2024 وقانون التسويات الذي يَسْتَهْدِف البؤر الاستيطانية "غير القانونية" في محاولة من الحكومة اليمينة الحالية لشرعنتها.



برنامج الإنتاج المعرفي
مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي
2023-7-13



www.orouba.ps